مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

جزيرة غرينلاند: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والمطامع الأمريكية

د علي سعدي عبد الزهرة

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة

تُعدّ جزيرة غرينلاند أكبر جزيرة في العالم، ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية متنامية في العالم الدولي المعاصر، وواحدة من أهم المناطق الجغرافية، ليس بسبب مساحتها الشاسعة التي تجعلها أكبر جزيرة غير قارية في العالم فحسب، بل لما تحمله من أبعاد استراتيجية واقتصادية وسياسية متزايدة في ظل التحولات الدولية المتسارعة، إذ تقع الجزيرة في موقع جغرافي فريد بين القارتين الأمريكية والأوروبية، وتطل على المحيط المتجمد الشمالي، ما يجعلها محوراً بالغ الأهمية في معادلات الأمن الدولي والملاحة البحرية والتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وبرزت غرينلاند إلى واجهة الاهتمام العالمي بوصفها خزاناً ضخماً للثروات المعدنية، وأدى ذلك إلى تصاعد التنافس الدولي حولها، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، في إطار ما يُعرف بـسباق القطب الشمالي، وتحتل المطامع الأمريكية في غرينلاند مكانة استراتيجية واقتصادية، إذ تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزيرة باعتبارها ركيزة أساسية لأمنها القومي، وموقعاً متقدماً لمراقبة التحركات العسكرية، فضلاً عن كونها فرصة استراتيجية لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة القطبية، وإن الدافع الأساسي وراء اهتمام الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب) بغرينلاند يكمن في موقعها الاستراتيجي الفريد، إذ تقع غرينلاند على مفترق طرق بين القطب الشمالي والمحيط الأطلسي، مما يجعلها نقطة مراقبة حاسمة في أي صراع مستقبلي أو تعاون في المنطقة القطبية الشمالية، كما أن المطامع الأمريكية تعكس فيها إدراك واشنطن لأهمية السيطرة على القطب الشمالي في ظل التنافس مع روسيا والصين.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لجزيرة غرينلاند

تقع جزيرة غرينلاند جغرافياً في شمال شرق كندا بين منطقة القطب الشمالي والمحيط الأطلسي (ينظر خريطة رقم1)، وتعد كندا أقرب الدول إليها، إذ تفصلها عنها

مسافة (26 كيلومتراً)، بينما تبعد عن أقرب دولة أوروبية وهي أيسلندا، ما يقرب (320 كيلومتراً) عبر مضيق الدنمارك، وترتبط الجزيرة بأمريكا الشمالية من خلال حاجز بحري ضحل لا يتجاوز عمقه (180 متراً)، وتمتاز الجزيرة من حيث موقعها الجغرافي بأنها ذات أهمية جيوسياسية إذ إنها تطل على المحيط الأطلسي والمحيط القطبي الشمالي، وبذلك تشكل برجاً لمراقبة العالم بأكمله، وتتمتع غرينلاند بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة، إذ تُعد جزءاً أساسياً من السياسات العالمية، ويقع موقعها في قلب المنطقة القطبية، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في التنافس على النفوذ في القطب الشمالي، ومع احتمالية ذوبان الجليد، يمكن أن تتيح طرق الشحن الجديدة عبر القطب الشمالي تقليل الوقت والتكاليف بين آسيا وأوروبا، وبالتالي تزداد أهمية غرينلاند كمحطة استراتيجية تساهم في السيطرة على الملاحة العالمية[1].

خريطة رقم (1) توضح جزيرة غرينلاند

المصدر: نقلاً عن نون إنسايت، 4 مفاتيح تفسّر هوس ترامب بغرينلاند، نون بوست، على الموقع الإلكتروني https://www.noonpost.com/353312/، 19/1/2026.

1. هلكوت صابر محمد الجباري، الأهمية الجيوسياسية لجزيرة جرينلاند في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، ديالى، العدد105، 2025، ص33-24.

وتعد غرينلاند أكبر جزيرة في العالم تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من (2,130,800 كلم مربع)، منها (1,755,637 كلم مربع) مغطاة بالجليد أي أن نسبة (82%) من أراضيها مغطاة بالجليد، ومساحة ما يقرب (410,449 كلم مربع) خالية من الجليد، ويبلغ متوسط ارتفاعها عن سطح البحر (1,792م) وتجمع غرينلاند بين عظمة الحجم وروعة الموقع، وحسب آخر إحصائية لسنة 2025 بلغ عدد سكانها أكثر من (55,762) ألف نسمة، ويشكل القومية الرئيسة في غرينلاند (الإنويت) الذين يُعرفون أنفسهم بالكالاليت سكان غريب غرينلاند، أو الإينوجيت من مقاطعة ثولي، أو الإيت سكان شرق غرينلاند حسب مناطقهم، ونسبتهم (89,4%) من سكان الجزيرة، وبقية السكان من الدانماركيين أو القوميات الأخرى إذ يشكلون نسبة (10,6%) من سكان الجزيرة، ومن الناحية السياسية يُعدُّ الموقع الجغرافي لغرينلاند ذا أهمية جيوسياسية كبيرة، إذ يضعها قربُها من القطب الشمالي في قلب التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، تبرز القاعدة العسكرية الأمريكية دور الجزيرة كمنصة للمراقبة والاستجابة السريعة، مما يجعلها نقطة استراتيجية لمتابعة الأنشطة العسكرية والجيوسياسية، لاسيما في ظل قربها من روسيا والأنشطة المتزايدة في المحيط المتجمد الشمالي، وهذا يعزز من القيمة الجيوسياسية للجزيرة في سياق الأمن الدولي[2].

وتتمتع جزيرة غرينلاند بحكم ذاتي ضمن مملكة الدنمارك، إذ تاريخياً وصل المستكشفون الأوروبيون وصائدو الحيتان إلى غرينلاند خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وفي عام 1605 أعلنت بعثة دنماركية بأن غرينلاند ملكٌ للدنمارك، إلا أن مصير المستعمرات الاسكندنافية القديمة ظل مجهولاً في أوروبا حتى وصول المبشر (هانز إيغيدي) الذي رعته الدنمارك عام 1721، وكان (هانز إيغيدي) يأمل في إقامة علاقات

2. هلكوت صابر محمد الجباري، الأهمية الجيوسياسية لجزيرة جرينلاند في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، ديالى، العدد105، 2025، ص37.

تجارية مع أحفاد الفايكنج الذين يفترض أنهم انحرفوا عن المسيحية وإعادة تنصيرهم[3]، إلا أن الهدف هو التجارة مع السكان الأصليين واستغلال إمكانيات صيد الأسماك والحيتان في البحار المحيطة بغرينلاند، واستندت السياسة الاستعمارية الدنماركية إلى ثلاثة مبادئ هي (العزلة/ الحماية، والتجارة الاحتكارية، وقاعدة التوازن)، وتقوم العزلة/ الحماية على فكرة أن السكان الأصليين ضعفاء ويحتاجون إلى الحماية من التأثيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية القادمة من العالم الخارجي الأكثر تطوراً، وكانت الحماية تمنع دخول الأجانب (بما في ذلك الدنماركيين) إلى غرينلاند،إذ يتطلب تصريحاً صريحاً من الدنمارك[4]، وانتهى وضع غرينلاند كمستعمرة دنماركية عام 1953 مع اعتماد الدستور الدنماركي المعدل في حزيران1953، وبموجب هذا الدستور تم تحرير غرينلاند من الاستعمار بدمجها في المملكة الدنماركية كمقاطعة، وبموجب قانون 2009 أصبحت غرينلاند تتمتع بالحكم الذاتي مع الاستقلالية على الصعيد المؤسسي، مع هيمنة كوبنهاغن على السياسة الخارجية والأمنية والدفاع[5].

واكتسبت غرينلاند أهمية استراتيجية متزايدة في القرن الحادي والعشرين، مدفوعة بالتغيرات الجيوسياسية والمناخية العالمية، وعلى الرغم من قسوة بيئتها الجليدية وكثافتها السكانية المنخفضة،لم تعدْ هذه الجزيرة مجرد مساحة شاسعة من الجليد تابعة للدنمارك، بل أصبحت نقطة محورية للتنافس الدولي، ومفتاحاً للموارد الطبيعية وممراً ملاحياً، وكانت القواعد العسكرية المنتشرة في الجزيرة حاسمة خلال الحرب الباردة،

3. Lawrence C. Hamilton and others, Social change, ecology and climate in 20th-century Greenland Social change, ecology and climate in 20th-century Greenland, Sociology, University of New Hampshire, October 2000, P3.

4.Torben M. Andersen, The Greenlandic Economy – Structure and Prospect, AARHUS UNIVERSITY, Economics Working Papers, 2015, P4.

5.Uffe Jakobsen & Henrik Larsen, The development of Greenland's self-government and independence in the shadow of the unitary state, The Polar Journal, Volume 14, 2024, P12-13.

إذ شكلت خط الدفاع الأمامي للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو ضد الاتحاد السوفيتي، ولا تزال قواعد مثل (بيتوفيك الفضائية) التي كانت تُعرف سابقاً باسم قاعدة (ثول الجوية)،تحتفظ بأهميتها القصوى كمنصة إنذار مبكر ورادار للمراقبة الفضائية والأرضية،وفي ظل عودة الاهتمام الروسي بالقطب الشمالي، وإعادة بناء البنية التحتية العسكرية هناك، وتبرز غرينلاند كعنصر حيوي في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العسكري الغربي في المنطقة القطبية[6].

وإن فتح ذوبان الجليد آفاقاً جديدة للأهمية الاستراتيجية لغرينلاند، يُتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى فتح ممرات ملاحية جديدة، أبرزها الممر الشمالي الشرقي (Northern Sea Route) والممر الشمالي الغربي (Northwest Passage)، وبينما يمثل الممر الشمالي الشرقي حول روسيا تحدياً لوجستياً كبيراً، فإن الممرات المحيطة بغرينلاند ستوفر طرقاً أقصر بكثير بين آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية مقارنة بقناة السويس أو قناة بنما، هذا التحول الملاحي لا يقلل فقط من زمن وعبء النقل البحري، بل يضع غرينلاند في قلب شبكات التجارة العالمية الجديدة، مما يزيد من أهميتها كمنطقة عبور وحماية بحرية[7]، وتبرز أهمية غرينلاند في البحث العلمي والمناخ، إذ تُعد الجزيرة مختبراً طبيعياً حيوياً لفهم تأثيرات التغير المناخي على مستوى سطح البحر العالمي،فالأنهار الجليدية الضخمة في غرينلاند هي من أكبر المساهمين في ارتفاع منسوب البحار، لذلك فإن مراقبة هذه الظواهر وإجراء البحوث العلمية فيها يكتسب أهمية استراتيجية عالمية للحكومات التي تتأثر مباشرة بالظواهر المناخية، مما يجذب اهتماماً دولياً بالتعاون البحثي والتكنولوجيا البيئية في المنطقة.

6. R. L. Hayes, The Geopolitical Significance of Greenland in the Arctic, Geopolitics of the Arctic, vol. 12, no. 3, 2021, P45-62.

7. T. D. Nordmann, Arctic Shipping Routes: Potential and Risks, Journal of Maritime Strategy, vol. 28, 2019, P110-125.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لجزيرة غرينلاند

تظل غرينلاند واحدة من أكثر الاقتصادات اعتماداً على الدعم المالي الخارجي في العالم، فتعتمد الجزيرة بشكل كبير على الدعم السنوي الذي تتلقاه من الدنمارك، المعروف باسم البدل السنوي والذي يغطي جزءاً كبيراً من نفقات الحكومة المحلية، ويتميز هيكل الاقتصاد بالتركيز الشديد على قطاعين رئيسين: صيد الأسماك الذي يمثل العمود الفقري للصادرات، والسياحة المتنامية، ولطالما كان صيد الروبيان والأسماك الأخرى هو المصدر الأساسي للعملات الأجنبية، لكن هذا القطاع يعاني من تقلبات أسعار السوق العالمية ومن تحديات الاستدامة البيئية[8].

وتتميز جزيرة غرينلاند بوفرة المعادن والخامات مما يجعلها واحدة من أغنى المناطق في العالم من حيث الموارد المعدنية، فيما يتعلق بالنفط تمتلك الجزيرة احتياطياً يتجاوز (17 مليار برميل)، بالإضافة إلى أكثر من (148.21 مليار متر مكعب) من الغاز الطبيعي، إذ تتميز جزيرة غرينلاند بامتلاكها احتياطات فريدة من الموارد المعدنية على مستوى العالم، فضلاً عن المجوهرات والذهب والأحجار شبه الكريمة مثل الياقوت، ومناجم الكبريتيد، وتبلغ كمية هذه الموارد المعدنية النادرة في أرض جزيرة غرينلاند مئات الأطنان وفي بعض الحالات آلاف الأطنان في مناطق مختلفة من هذه الجزيرة الواسعة، ونظراً لتوفر كميات كبيرة من الموارد المعدنية في الجزيرة، إذ لا يزال الجزء الأكبر منها غير مستغل، ومع تزايد استنزاف الموارد المعدنية على مستوى العالم، تنافس شركات التعدين الكبرى في الحصول على ثروات هذه الموارد في مختلف دول العالم، لطالما كانت غرينلاند، بفضل إمكاناتها الهائلة في قطاع الاستخراج، هدفاً مغرياً للدول الصناعية التي تسعى

8.Kåre Hendriksen and Birgitte Hoffmann, Greenland– a distinctive island operation economy- contextual challenges in comparing across societies, Cambridge University, 15 October 2024,P5, Also Soren Bjerregaard, Reforms can make Greenland›s economy more self-sustaining, ANALYSIS | Greenlandic economy, No. 11, Danmarks Nationalbank, 29 April 2025, P7.

للحصول على مزيد من الموارد، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف المتنافسة إلى السيطرة على الجزيرة واستغلال ثرواتها المعدنية، كما يتم التخطيط لما قد تكشفه الجزيرة مستقبلاً من موارد معدنية قيّمة، إذ إن اكتشاف هذه الموارد يتوقف من حين لآخر، مما يعني أنه لم يتم الكشف عن جميع الثروات المعدنية في ظل هذه المنافسات الجيوسياسية[9].

وتتمتع غرينلاند بموارد طبيعية غنية، مما يجعلها محط اهتمام أمريكي، إذ تشير الدراسات إلى أن رواسب الهيدروكربون في الجزيرة تمثل حوالي ربع الاحتياطي العالمي، كما تحتوي على خامات اليورانيوم والحديد والرصاص والزنك والمعادن الأرضية النادرة، بالإضافة إلى (64) نوعاً من المعادن الثمينة، بما في ذلك الذهب، ومن الطبيعي أن الدنمارك لا تريد بيع جزيرة الكنز، كما أن سكان الجزيرة لا يريدون التخلي عن هذه الثروات المحتملة، إذ تحتل جزيرة غرينلاند المرتبة الثامنة عالمياً من حيث احتياطيات المعادن الأرضية النادرة، وفقاً للإحصائيات التي نشرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، كما تمتلك الجزيرة أكثر من (1,5 مليون طن من هذه المعادن، مما يمثل حوالي 1,6% من الاحتياطي العالمي الذي يبلغ 90 مليون طن)، وأن امتلاك الجزيرة لهذه المعادن، وقربها من الولايات المتحدة الأمريكية، يمنح الأخيرة وزناً جيوبولتيكياً إضافياً في سوق تجارة هذه المعادن واستغلالها، إذا تمكنت من شرائها أو ضمها إليها، وقد أصبحت هذه الرواسب سلعة ذات طلب كبير في الأسواق العالمية، إذ تستخدم في صناعة الإلكترونيات وإنتاج البطاريات الضرورية لتحقيق التحول نحو التكنولوجيا الخضراء[10].

وإن الموقع الجغرافي لغرينلاند يفتح آفاقاً اقتصادية جديدة مرتبطة بطرق الشحن القطبية، التي قد تختصر المسافات بين آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية،وستصبح الجزيرة

9. هلكوت صابر محمد الجباري، مصدر سبق ذكره، ص30-26.
10. المصدر نفسه، ص36-33.

مصدراً عالمياً للمياه العذبة، وهي ثروة من المتوقع أن تكون سبباً للحروب المستقبلية، كما تحتل غرينلاند موقعاً استراتيجياً على طول مسارين محتملين للشحن عبر القطب الشمالي: الممر الشمالي الغربي على طول الساحل الشمالي لأمريكا الشمالية، وطريق البحر العابر للقطب الشمالي عبر قلب المحيط المتجمد الشمالي، ومع ذوبان الجليد البحري في القطب الشمالي، يمكن لهذين المسارين تقليل أوقات الشحن وتجاوز نقاط الاختناق التقليدية مثل قناتي السويس وبنما،وحالياً يُعد هذان المساران غير مجديين تجارياً، بسبب سوء الأحوال الجوية والجليد العائم، ويُسهّل ذوبان الجليد البري والبحري الوصول إلى رواسب غرينلاند الغنية بالمعادن والهيدروكربونات، الأمر الذي يجذب انتباه الدول المتنافسة على مواد تحول الطاقة، وعلى الرغم من ذلك لا يزال تطوير هذه الموارد يواجه تحديات عديدة منها بيئة غرينلاند القاسية، وبعدها الجغرافي، ونقص البنية التحتية، وارتفاع تكاليف الاستخراج، فضلاً عن المخاوف المحلية بشأن الآثار البيئية والمخاطر التي تهدد سبل العيش التقليدية، وتُعدّ غرينلاند، مصدراً محتملاً للعديد من المعادن الحيوية لعملية التحول في قطاع الطاقة، إذ تمتلك الجزيرة رواسب ضخمة من العناصر الأرضية النادرة اللازمة لتصنيع البطاريات، وتقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، والمعدات العسكرية المتطورة[11].

ثالثاً: المطامع الأمريكية في جزيرة غرينلاند

لم يكن طرح الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) المتكرر لشراء غرينلاند عرضاً متصلاً برئاسته، بل إن له جذوراً تاريخية لدى الإدارات الأمريكية السابقة، ففي عام 1867 تم طرح الفكرة للمرة الأولى، وقد صدق البرلمان الدنماركي بالفعل على بيعها ولكن فشلت الصفقة حينها من قبل الجانب الأمريكي، وجاءت المحاولة الثانية في أعقاب الحرب

11. رشا أبو زكي، تحت جليد غرينلاند ثروات تؤثر على اقتصاد العالم... إليك ما يغري ترامب، صحيفة العربي الجديد، على الموقع الإلكتروني 6/1/2026، https://ln.run/4G_T-.

العالمية الثانية حين وقع السفير الدنماركي اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسمح لها باحتلال الجزيرة وتحصينها لمنع ألمانيا من استخدامها كقاعدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وحينها تم استخدامها من قبل الجانب الأمريكي، وقامت ببناء العديد من المنشآت العسكرية هناك، بما في ذلك قاعدة جوية، وحينها تم طرح احتمال شراء جزيرة غرينلاند مرة أخرى، إلا أن الدنماركيين رفضوا العرض، وعرضوا على غرينلاند وضعاً أفضل كجزء كامل من مملكة الدنمارك بدلاً من كونها مستعمرة، وفي المقابل تركت الدنمارك للولايات المتحدة الأمريكية حرية إنشاء واستعمال المنشآت العسكرية في جميع أنحاء الجزيرة، وتوقفت الإدارات الأمريكية المتتابعة منذ ذلك الوقت عن إثارة هذا الأمر، إلا أن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) أعاد تلك المطالب مرة أخرى عندما اقترح لأول مرة شراء غرينلاند عام 2019، وبرر حينها مطالبه بأنها صفقة عقارية ضخمة من شأنها تخفيف الضغط على مالية الدولة الدنماركية[12].

وفي ضوء الوجود الروسي التاريخي في المنطقة ثم الصيني حديثاً، نظر المسؤولون الأمريكيون لغرينلاند باعتبارها ذات أهمية بالغة لمصالح الأمن القومي الأمريكي، على الرغم من تقلص الوجود العسكري الأمريكي فيها من 17 قاعدة عام 1945 إلى قاعدة واحدة فقط اليوم، وهي قاعدة (بيتوفيك الفضائية) التي كانت تُعرف سابقاً باسم قاعدة (ثول الجوية) حتى عام 2023، وهي واحدة من أهم المواقع العسكرية الاستراتيجية في العالم للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما خلال الحرب الباردة حينها كانت قاعدة (ثول) تُمكِّن القاذفات الأمريكية بعيدة المدى من الوصول إلى الاتحاد السوفيتي، و بها بنيت أنظمة رادار ضخمة لرصد الصواريخ التي تعبر المسار القطبي، وهو أقصر طريق بين البلدين حينها، وحالياً يتمركز بها نحو (150) فرداً من القوات الجوية وقوة الفضاء

12. الشيماء عرفات، جرينلاند: هل يمكن أن تكون الهدف التالي لترامب؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني، 20/1/2026، https://ecss.com.eg/55986/.

الأمريكية بشكل دائم في (بيتوفيك)، ويديرون برامج الدفاع الصاروخي ومراقبة الفضاء، ويمكن لرادار الإنذار المبكر المحسن الموجود بالقاعدة من رصد الصواريخ البالستية في اللحظات الأولى من انطلاقها[13] .

وبدأ الوجود العسكري الأمريكي المكثف في غرينلاند خلال الحرب العالمية الثانية، عندما كانت مستعمرة دنماركية، حينها أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية صفقة سرية مع سفير الدنمارك في واشنطن، تتضمن بناء القوات الأمريكية مطارات ومحطات أرصاد جوية في الجزيرة، متجاوزة بذلك الحكومة التي تسيطر عليها ألمانيا في كوبنهاجن، وبعد مرور عقد أضفت الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية طابعاً رسمياً على هذه الاتفاقية بمعاهدة دفاعية تمنح واشنطن حقوقاً واسعة لتشغيل منشآت عسكرية على الجزيرة، وهذا الاتجاه استمر حتى الوقت الحاضر، فقد أقر البرلمان الدنماركي في حزيران 2025 مشروع قانون يتيح إقامة قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي الدنماركية، موسعاً اتفاقاً عسكرياً سابقاً وقع عام 2023، ومنح القوات الأمريكية وصولاً واسعاً إلى قواعد جوية دنماركية، وهو ما يعني أنه من الناحية العسكرية، لا يوجد ما يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من توسيع نفوذها ووجودها العسكري في الجزيرة دون الحاجة للاستحواذ عليها، بل إن ما يمكن أن يحدث هو العكس، فوفقاً لما كتبه وزير الخارجية الدنماركي (لارس لوكه راسموسن) رداً على أسئلة من عدد من النواب (فإن كوبنهاجن تستطيع إنهاء الاتفاق إذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ضمّ كل غرينلاند أو جزء منها)[14].

وزاد الدور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في غرينلاند بعد أن شعرت بأن روسيا تقوم بتعزيز وجودها العسكري في القطب الشمالي، وفي الوقت الذي تؤكد فيه موسكو أنها تعمل على تحديث القواعد العسكرية القديمة وبناء قواعد جديدة على

13. الشيماء عرفات، جرينلاند: هل يمكن أن تكون الهدف التالي لترامب؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني، 20/1/2026 ،https://ecss.com.eg/55986/.

14. نقلاً عن المصدر نفسه.

أراضيها فقط، مشددة على أنها لم ولن تطالب أبداً بالقطب الشمالي بأكمله، فإن تحركات الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تعزيز نفوذها في غرينلاند وإيجاد توازن في القوة في المنطقة، ويتم ذلك من خلال نشر قواتها في غرينلاند، مما يمنحها القدرة على تنفيذ ضربة نووية استراتيجية ضد روسيا، وإن استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على غرينلاند، إذا تحقق سيعزز بلا شك من موقفها في منطقة القطب الشمالي، ومع ذلك فإن أي تغييرات في تبعية أراضي ومياه القطب الشمالي ستؤثر على توازن القوى الدولية في تلك المنطقة، وتمنح الجزيرةُ مالكَها القدرةَ على التأثير في نظام الملاحة بالمنطقة، مما يتيح له التأثير على كل من القطاع الأطلسي والممر الشمالي الغربي، وعلى الرغم من عدم استخدامها حالياً، فإنها قد تستغل في المستقبل نتيجة للاحتباس الحراري، تماماً كما هو الحال مع طريق بحر الشمال الروسي، وإن نجاحَ الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على جزيرة غرينلاند أو شراءها سيساهم في تقليص المسافة بينها وبين دول مجلس القطب الشمالي، مما يجعلها جغرافياً أقرب إلى أيسلندا والدول الاسكندنافية وروسيا، وبفضل ألاسكا وجرينلاند، ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز نفوذها في المنطقة القطبية[15].

وإن مطالب الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) المكررة بالجزيرة مع لهجة تهديد واضحة بفرض تعريفات تجارية عالية على الدانمارك في حال رفض الصفقة، وذلك لأن الجزيرة ضرورية للأمن القومي الأمريكي كما وصفها (دونالد ترامب)، ويملك الأخير دوافع استراتيجية للسيطرة على جزيرة غرينلاند، إذ تهدف مساعيه لاحتواء توسع الصين وروسيا نحو النصف الغربي من الكرة الأرضية ونحو القطب الشمالي منها، وذلك نتيجة لقرب جزيرة غرينلاند من الولايات المتحدة الأمريكية جغرافياً وإطلالتها على القطب الشمالي، فإنها بموقعها الجغرافي هذا توفر مميزات دفاعية استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية للتصدي للهجمات الصاروخية التي يمكن أن تتعرض لها من قوى معادية، وكذلك لمد

15. هلكوت صابر محمد الجباري، مصدر سبق ذكره، ص32-31.

نفوذها العسكري بمحاذاة السواحل الروسية الشمالية وحماية السواحل الشمالية لأوروبا الغربية من أي تمدد روسي وصيني، وقد أثار تمدد الصين في القطب الشمالي ومساعيها لإنشاء طريق الحرير القطبي وتحويل طرق التجارة والاستثمارات الصينية إلى هذه المنطقة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية استحواذ الصين على الموارد المعدنية الهائلة التي تحتويها هذه المنطقة، التي لم تكن معروفة بوقت سابق لكونها كانت مدفونة تحت الجليد القطبي[16].

وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية بقلق إزاء التعاون الروسي الصيني في هذه المنطقة، إذ توفر روسيا لحليفتها الصين وصولاً سهلاً لها، إذ تعمل شركات التعدين الصينية على الاستثمار في القطب الشمالي، وقد حاولت الاستثمار في غرينلاند للحصول على الموارد الطبيعية العامة الداخلة في الصناعات التقنية والصناعات الذكية، وهو ما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تشعر بالتهديد على مدى هيمنتها على الصناعة التكنولوجية في العالم، ولاسيما صناعة التكنولوجيا العالية التقنية مثل صناعة الرقاقات، بالتالي يعتقد (دونالد ترامب) بأن السيطرة على جزيرة غرينلاند تمثل أهمية استراتيجية في منع التعدد الصيني في القطب الشمالي وكذلك تعويض العجز الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استثمار الموارد والثروات التي تتمتع بها جزيرة غرينلاند وكندا وسواحلهما على الدائرة القطبية الشمالية، ويمثل التوسع الجغرافي في مناطق غرينلاند وكندا وحتى بنما وسيلة الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على هيمنتها في هذا المجال وتطويرها[17].

وإن وراء الاهتمام الأمريكي بغرينلاند له دافع اقتصادي واستراتيجي يتعلق بالثروات المعدنية الهائلة الكامنة في أرض الجزيرة وتحت جليدها، فالدراسات الجيولوجية تشير إلى أنها تحوي إحدى أكبر احتياطيات المعادن الأرضية النادرة في العالم خارج الصين،

16.حسن التميمي، مساعي ترامب لضم غرينلاند وأثرها على التنافس الدولي في القطب الشمالي، مقال، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 15 كانون الثاني 2025، ص5-4.

17. المصدر نفسه، ص5.

وتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية تشير إلى وجود حوالي (1,5) مليون طن من المعادن الأرضية النادرة القابلة للتعدين في غرينلاند، و وجود لـ(25) عنصراً من أصل (34) يصنفها الاتحاد الأوروبي كمعادن خام حرجة للصناعات الحديثة، هذه الموارد تشمل معادن أساسية لتقنيات الطاقة المتجددة (مثل الليثيوم للبطاريات) وصناعة الإلكترونيات والتسليح (كالنيوديميوم وغيره للمحركات والمقاتلات)، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على الواردات الأجنبية للمعادن النادرة ومعظمها يأتي عبر الصين التي تهيمن على نحو (70%) من الإنتاج العالمي لتلك المعادن، بل إن الاتحاد الأوروبي يعتمد بنسبة 100% على الصين في إمدادات العناصر الأرضية النادرة الثقيلة، كما تتجه أنظار الإدارة الأمريكية إلى الثروة السمكية والفرص السياحية والموقع الجغرافي الذي قد يجعل غرينلاند محوراً ملاحياً مهماً مع تزايد فتح ممرات القطب الشمالي البحرية،كل هذه العوامل تجعل غرينلاند في نظر(دونالد ترامب) صفقة متكاملة تجمع بين المكاسب الاستراتيجية (عسكرية وجيوسياسية) والمكاسب الاقتصادية المحتملة[18] .

وينظر (دونالد ترامب) للجزيرة كفرصة تاريخية نادرة لتوسيع أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق إنجاز جيوسياسي لم يسبق له مثيل منذ عقود، ويَعدُّ (دونالد ترامب) إضافة غرينلاند إلى الخريطة الأمريكية بمثابة إضافة قطعة عقار ثمينة إلى المحفظة الوطنية، وتظهر تحركات إدارة (دونالد ترامب) أنه لا يَعدُّ موضوع غرينلاند مجرد مزحة سياسية، ففور فوزه في الانتخابات الأخيرة وبدء فترة رئاسته الثانية، أدرج فريقه مسألة شراء غرينلاند ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وعين مبعوثاً خاصاً لشؤون غرينلاند أواخر 2025، كما لجأ إلى ورقة الضغوط الاقتصادية بإعلان رسوم جمركية عقابية بنسبة (10%) على واردات ثماني دول أوروبية – بينها الدنمارك – شاركت في دعم وجود دفاعي في غرينلاند، مهدداً برفع الرسوم إلى (25%) بحلول الصيف إذا لم توافق تلك الدول على البيع الكامل والشامل لغرينلاند للولايات المتحدة الأمريكية، هذا (التكتيك

18. نون إنسايت، مصدر سبق ذكره.

الترامبي في فن الضغط) يعكس إيمانه بأنه يمكن أن يجبر الدنمارك وحلفاءها على التفاوض بالطريقة السهلة عبر صفقة مالية مغرية، بدلاً من الوصول إلى الطريقة الصعبة المتمثلة في إجراءات عدائية أو حتى عسكرية[19].

الخاتمة

تمثل غرينلاند دراسة حالة معقدة تواجه تحديات وجودية، موقعها الجغرافي جعلها في صدارة الاهتمام العالمي بسبب تغير المناخ والتكنولوجيا، مما يفرض ضغوطاً استراتيجية عليها، إذ لم تعدْ غرينلاند مجرد كتلة جليدية معزولة، بل أصبحت منصة استراتيجية متعددة الأوجه، وإن موقعها العسكري وثرواتها المعدنية الكامنة، والممرات الملاحية الجديدة التي يفتحها ذوبان الجليد، كلها عوامل ترفع من قيمتها الجيوسياسية بشكل كبير، مما جعلها محطَّ أنظار القوى العالمية، لذلك لم تعدْ غرينلاند مجرد إقليم تابع للدنمارك، بل تحولت إلى محور رئيسي في الصراع الجيوسياسي العالمي، مما يضمن بقاءها لاعباً استراتيجيا رئيسياً في الشمال لعقود قادمة، وأن المطامع الأمريكية في غرينلاند تستند إلى اعتبارات متعددة، تشمل حماية الأمن القومي الأمريكي، وتعزيز الوجود العسكري في القطب الشمالي، وضمان الوصول إلى الموارد الاستراتيجية، إضافة إلى الحد من تمدد النفوذ الروسي والصيني في المنطقة، وإن ما أراده الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب) من جزيرة غرينلاند لم يكن مجرد صفقة عقارية، بل كان استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن القومي الأمريكي، وترسيخ التفوق الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القطب الشمالي المتغيرة، وكانت الرغبة في الاستحواذ تجسيداً لعقيدة (أمريكا أولاً) المطبقة على الساحة الجيوسياسية العالمية، لذلك فإن الاهتمام الأمريكي بالجزيرة سيظل عاملاً مهماً في تحديد مستقبلها ومستقبل التوازن القوى في القطب الشمالي.

19. المصدر نفسه.

هوية البحث

اسم الباحث: م.د علي سعدي عبد الزهرة -كلية الحقوق- جامعة النهرين

عنوان البحث: جزيرة غرينلاند: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والمطامع الأمريكية

تأريخ النشر: شباط - فبراير 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org